الفصل الأول

تطوير التعليم الثانوى فى ضوء
دراسات الخبراء الأجانب

الفصل الأول

"تطوير التعليم الثانوى فى ضوء دراسات الخبراء الأجانب"

من عام ٢٣ إلى عام ١٩٣٥

يتناول هذا الفصل أهم إسهامات البحث التربوى فى مجال تطوير بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى فى الفترة من عام ١٩٢٣ (أى السنة التى تبدأ الدراسة الحالية منها نقطة البداية) وحتى عام ١٩٣٥ ، الذى صدر فيه القانون رقم (١١٠) ، والذى جاء نتيجة دراسات وتقارير تربوية سبقته ، خاصة وأن تلك الفترة تميزت بقدوم خبيرين من خبراء التربية والتعليم آنذاك يمثل كل واحد منهما مدرسة فكرية وتربوية لها أسلوبها الخاص فالأول هو المستر (مان) الذى يمثل المدرسة الانجليزية والثانى هو الدكتور (كلاباريد) الذى يمثل المدرسة السويسرية.

وفيما يلى النقاط التى يشتمل عليها هذا الفصل:-

أولا:- العوامل والقوى الثقافية السائدة فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترة وأثرها على التعليم:-

١- القوى السياسية:-

بدأت تلك الفترة بصدور دستور عام ١٩٢٣ ، وهو أول دستور تشهده البلاد بعد أن نالت استقلالها (الجزئى) بموجب تصريح (٢٨) فبراير من عام ١٩٢٢ ، والذي تبعه إعلان الملكية فى (١٥) مارس من نفس العام ، وتولية الملك فؤاد عرش البلاد ، وقد نص هذا الدستور فى مادته الثامنة على "أن تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون ، كما نص أيضا في المادة التاسعة عشر على أن التعليم الإلزامي للمصريين هو المجانى فقط عن باقى أنواع التعليم"(١).

ولقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة وجود ثلاث قوى سياسية كان لكل منها تأثيره الواضح علي مجريات الأحداث السياسية آنذاك ، وإن اختلفت درجات هذا التأثير من قوى إلى أخرى ، ومن فترة زمنية إلى أخرى.

---

(١) المملكة المصرية ، دستور عام ١٩٢٣ ، الصادر في ابريل ١٩٢٣ ، القاهرة ١٩٢٣ ، المادتين الثامنة والتاسعة عشر.

ولقد تمثلت تلك القوى فى القصر الملكى الذي كان على رأسه الملك فؤاد ، ثم الانجليز الذين كانوا ما يزالون يتدخلون فى شئون البلاد على الرغم من إعترافهم الرسمى بإستقلالها ، هذا بالإضافة إلى وجود الأحزاب السياسية التي سمح الدستور بوجودها ، "ويعتبر حزب الوفد من أكثر الاحزاب تأثيراً فى الحياة السياسية نتيجة للدور البارز الذى قام به أثناء المفاوضات المصرية الانجليزية عن الاستقلال والتي سبقت إعلان الدستور"[١].

كما شهدت تلك الفترة ألواناً من الصراع السياسى بين القصر وبين الاحزاب تارة ، وبين الانجليز وبين القصر تارة ، وتارة بين الاحزاب وبين كل من القصر والانجليز على اعتبار أن كليهما (أى القصر والانجليز) كانا فى كثير من الاحوال متفقين فى توجهاتهما السياسية ضد العناصر الوطنية ، كما تمثل هذا الصراع أحيانا أخرى بين الاحزاب بعضها والبعض الآخر ، حيث استخدم كل منهم كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى كراسى الوزارة.

٢- الاوضاع الاقتصادية:-

مع أوائل تلك الفترة التاريخية كانت مصر ما تزال تعاني من التبعية الاقتصادية الأجنبية، "فقد كانت نسبة ما يملكه الاجانب من رؤوس أموال الشركات المساهمة فيها مع بداية الحرب العالمية الأولى (١٤ - ١٩١٨) تصل إلى (٧١٪) ، ثم بدأت هذه النسبة في التناقص تدريجيا إلى أن وصلت إلى نحو (٤٨٪) سنة ١٩٣٤"[٢]. ولقد كان مرجع هذا التناقص زيادة الوعى الوطنى ، وظهور الرأسمالية الوطنية كمنافس قوى على المسرح الاقتصادي ، ولقد تزعم هذا الاتجاه محمد طلعت حرب باشا ، الذي يعتبر بحق رائداً للاقتصاد الوطني الحديث ، فلقد كان وراء تأسيس أول بنك وطنى برأسمال مصرى خالص ، وهو بنك مصر فى عام ١٩٢٠.

كما شهدت تلك الفترة أيضا بعض المتغيرات الاقتصادية التى اتجهت بالاقتصاد المصرى نحو الوجهة الوطنية ، ومن أمثلة ذلك "صدور قرار التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ ، وتأسيس بنك التسليف الزراعى فى عام ١٩٣١"[٣].

---

(١) سليمان نسيم ، صياغةالتعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسة والاجتماعية والفكرية (٢٣ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٨ - ٥٦.

(٢) حسين خلاف ، التحديث فى الاقتصاد المصرى ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٩٤.

(٣) السيد الزيات ، البناء الطبقى والتنمية السياسة في المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ١٥٣.

كما اختص الاقتصاد المصرى آنذاك بخاصية إعتماده على الزراعة كحرفة رئيسية للدخل القومي ، وإعتماد الزراعة على محصول القطن كمحصول استراتيجى ، ولقد كان لهذا الاعتماد مخاطره الكبيرة علي الأوضاع الاقتصادية لاسيما فى عام ١٩٣٠ الذى شهد ركوداً إقتصادياً على المستوى الدولى انعكست آثاره علي المستوى المحلى.

كما كان من خصائص الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة سيطرة كبار الإقطاعيين على الأوضاع الإقتصادية فى الريف المصرى ، وسيطرة الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية الوطنية على الأوضاع الاقتصادية في المدن.

٣- الاوضاع الاجتماعية:-

كان المجتمع المصرى خلال تلك الفترة التاريخية تسوده الطبقية في اسوأ صورها ، حيث كانت تغلب عليه ثلاث طبقات هى كالتالى:-[١].

أ) الطبقة العليا (الحاكمة)

والتى كانت تتكون من الملك وحاشيته ، وكبار الاقطاعيين ، وكبار الرأسماليين ، وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت قليلة العدد ولاتمثل سوي نحو (٠،٥٪) من مجموع المجتمع ، إلا أنها كانت تجمع بين شيئين هامين لا يتوافران فى طبقة غيرها ، وهذان الشيئان هما الثروة والسلطة.

ب) الطبقة المتوسطة

والتى تتكون من المثقفين والمتعلمين ، وكبار الموظفين ، وكبار التجار وأصحاب المهن المتميزة.

جـ) الطبقة الدنيا

وهى تمثل السواد الأعظم من مجموع الشعب المصرى خلال تلك الفترة ، حيث كانت تتكون من العمال والحرفيين فى المدن ، ومن الفلاحين والعمال الزراعيين فى الريف ، ولقد كان هذا

---

(١) راشد البراوي ، محمد حمزه عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ط ٤ ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٢٩٣.

الوضع الطبقى السيئ هو من أهم ملامح الأوضاع الاجتماعية المتردية التى ورثها المجتمع من المحتل البريطانى.

٤- الحياة الفكرية والثقافية:-

ظهرت قبيل هذه الفترة (٢٣ - ١٩٣٥) ، وفي أثنائها ، وفى بعدها مجموعة من التيارات الفكرية والثقافية لعل من أشهرها على ساحة الفكر والثقافة آنذاك ،"التيار الاسلامي ، والتيار الغربى ، والتيار الاقليمى ، والتيار العربى ، ولقد شهدت تلك الفترة نوعا من الصراع بين أصحاب هذه التيارات حيث اتخذ أشكالا وألوانا مختلفة ، فتارة كانت الصحافة مجالا خصبا له ، وتارة من خلال الندوات والمنتديات ، وتارة أخرى من خلال الجمعيات الأدبية والثقافية والفكرية التى بدأت فى الانتشار خلال تلك الفترة"[١].

٥- اثر العوامل والقوى السابقة على التعليم والبحث التربوى:-

وبعد فقد كانت لتلك العوامل والقوى السابقة بتداخلاتها وتشابكاتها المختلفة ، وعدم استقرارها على حال من الأحوال إنعكاساتها على حركة المجتمع بشكل عام ، وعلى التعليم والبحث التربوى بشكل خاص ، فلم تكن هناك فلسفة واضحة المعالم سواء للتعليم أو للبحث التربوى ، وليس أدل على تردى الأوضاع التعليمية والبحثية خلال تلك الفترة على الرغم من قصرها (إذ لم تتجاوز اثني عشر عاما) "من أن تولى وزارة المعارف العمومية أكثر من خمسة عشر وزيرا ، بل إن البعض منهم لم يكن يستمر فى توليه الوزارة أكثر من أيام معدودات ، بل الأكثر من ذلك أن أحدهم تولى الوزارة لمدة لم تتجاوز الأربع والعشرين ساعة وهو (محمد محب باشا) فى المدة من ٦إلى٧ اغسطس من عام ١٩٢٣"[٢].

إذاً فكيف لوزراء بهذا الوضع كانت لديهم القدرة على أن يحدثوا التطوير أو حتى مجرد الإصلاح في بنية النظام التعليمي إذ كان الوقت الذى يشغله البعض منهم فى الوزارة لا يسمح لهم

---

(١) حسان محمد حسان ، تطور الفكر التربوي فى مصر من ٢٣ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ - ٦٠.

(٢) راجع فى ذلك ، وزارة التربية والتعليم ، متحف التعليم ، وزراء التعليم ، (صور وملخص انجازات) ، متحف التعليم ، ديوان عام وزارة التربية والتعليم ، القاهرة.

حتي بمجرد أن يتعرفوا على أسماء معاونيهم فئنا لهم أن يستطيعوا رسم السياسة التعليمية للوزارة أو حتي الاشراف على تنفيذها.

كما أن البحث التربوي والذي كان في تلك الآونة جزءا من النظام التعليمي قد أصيب هو الآخر بحال عدم الاستقرار والتخبط ، حيث إرتهنت مؤسساته وهيئاته بوجود مؤسيسيها فى موقع السلطة ، فعلى سبيل المثال المكتب الفنى المسمى (بمكتب الوزير) والذي أنشأه أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية فى عام ١٩٢٣ ، أغلق في العام التالى لإنشائه بمجرد رحيل صاحب قرار إنشائه عن الوزارة ، كما أن اللجنة الفنية التى ألفها محمد سعيد باشا وزير المعارف فى عام ١٩٢٤ لدراسة نشر التعليم الأولى وتعميمه على مستوى القطر المصرى، توقفت هى الأخرى عن أعمالها بمجرد أن ترك صاحب قرار تشكيلها موقع السلطة في العام التالى[١].

وهكذا نجد أن حال عدم الاستقرار التى كانت تسود البلاد خلال تلك الفترة كان لها من التأثير المباشر وغير المباشر على الكثير من الأوضاع التعليمية والبحثية السائدة آنذاك.

ثانيا- الدراسات التى صدرت عن جهات ومؤسسات بحثية تربوية خلال تلك الفترة:-

لمحة عن نشأة البحث التربوى في مصر:-

سبق أن أوضحت الدراسة أن نشأة البحث التربوي في مصر قد تزامن مع نشأة نظام التعليم الحديث بها ، ولهذا فترجع البدايات الأولى لنشأة البحث التربوى إلى عهد محمد على والذي كان يهدف إلي إنشاء تعليم حديث يكون السند الحقيقى لخدمة الجيش وتقويته ، ولتحقيق هذا الهدف العام ، "فقد استعان بعدد كبير من الأجانب لبناء دولته الحديثة ، حيث كان من المهام الموكلة لهم النظر في شئون التعليم والبحث في وسائل إصلاحه"[٢]

---

(١) راجع فى ذلك: المركز القومي للبحوث التربوية ، وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم(١٨٣٧ - ١٩٧٩)، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٩.

(٢) جمهورية مصر العربية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، عوض توفيق ، احسان ناصف ، مراكز ومؤسسات البحوث المعنية بالتربية للجميع (التعليم الاساسى) ،دراسة مسحية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢.

وعندما بدأ الخديو اسماعيل ينهض بالتعليم مرة أخرى بعد كبوته فى عهدي سلفيه الخديو عباس والخديو سعيد ، قام بتعيين على مبارك وزيرا لديوان المدراس (وزازة التربية والتعليم الآن) فما كان منه أن قدم الأخير "أول تخطيط لمشروع قومي للتعليم بناءً على قرارات مجلس شورى النواب والذى عُرف (بلائحة رجب ١٢٨٣هـ - ١٨٦٨م) حين نادى في هذه اللائحة بضرورة نشر التعليم فى جميع أنحاء القطر عن طريق زيادة أعداد المدارس الإبتدائيةوإصلاح أحوال الكتاتيب"[١]

إلا أن البعض يرى "أن تشكيل (لجنه القومسيون)فى مايو من عام ١٨٨٠م هى البداية الحقيقية للبحث التربوى فى مصر ، والتى أصدر قرار تشكيلها ناظر المعارف آنذاك على ابراهيم باشا ، وقد وضعت تلك اللجنة تقريرا ساهم إلي حد ما في إصلاح التعليم والنهوض به"[٢]

ومهما يكن من أمر تلك اللجنة السابقة ، إلا أنها تشير فى الواقع إلى نقطة تحول فى تاريخ التعليم والبحث التربوى فى مصر ، وذلك على الرغم من أن مشروع هذه اللجنة لم يقدر له أن يبرز إلى حيز الوجود ذلك بسبب الاحتلال البريطاني الذى سرعان ما أطبق على البلاد فى عام ١٨٨٢ فور انتهاء هذه اللجنة من أعمالها ، إلا أن تقرير تلك اللجنة قد أشار إلى الطريق الذى سوف تسلكه المشروعات البحثية التى يمكن أن تأتي من بعده وتختص بإصلاح أحوال المدارس والنظر فى شئون التعليم.

حركة اللجان الفنية:-

ثم شهدت سنتا ١٩١٦ ، و١٩١٧ تشكيل بعض اللجان الفنية التى أُلفت للنظر في مراحل التعليم المختلفة ، حيث برز فيها لأول مرة عنصر التخصص "فقد كانت هناك لجنة لبحث التعليم في مرحلته الأولى تمهيداً لوضع مشروع يحقق تعميم هذا النوع من التعليم فى مدة معقولة، كما كانت هناك لجنة أخرى شكلت في أوائل عام ١٩١٧ لبحث التعليم العالى والنظر فى إنشاء جامعة حكومية"[٣]. وهو ما تم تحقيقه بالفعل فى عام ١٩٢٥.

---

(١) وزارة التربية والتعليم، متحف التعليم، وزارء التعليم (صوروملخص انجازات)، مرجع سابق، (ملخص انجازات على مبارك ١٨٦٧ - ١٨٧٠).

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مكتب المستشار الفني ، التقرير السنوي لإدارة البحوث الفنية والمشروعات ، مركز الوثائق التربوية ، يونيو ١٩٥٨، ص ٧.

(٣) نفس المرجع ص٨.

مؤسسات البحث التربوى خلال الفترة من ٢٣ - ١٩٣٥

١- مكتب الوزير (١٩٢٣):-

بعد صدور أول دستور للبلاد حال إستقلالها في أبريل ١٩٢٣ ، قام وزير المعارف العمومية حينئذ أحمد ذكي أبو السعود باشا بإنشاء مكتب فنى عُرف باسم (مكتب الوزير)، "يختص بفحص الإقتراحات والمشروعات الخاصة بشئون التعليم ، وفحص مشروعات اللوائح والمناهج الدراسية ، وكذا دراسة المسائل التى تعرض على مجلس المعارف الأعلى"[١]

ولقد كان السبب فى إنشاء هذا المكتب هو تعدد وتنوع الإدارات التى يتكون منها ديوان عام وزارة المعارف العمومية ، حيث كانت تتولى كل إدارة نوعا أو فرعا من فروع التعليم وتعمل كل منها فى وادٍ مستقل عن باقى الادارات الأخرى ولا يربط بينها سوى روابط ضعيفة الصلة (إن لم تكن منعدمة على الاطلاق) ، ولهذا فقد انشأت الوزارة هذا المكتب كي"يكون بمثابة حلقة الوصل والربط بين تلك الادارات ، بالاضافة إلى دوره في فحص مشروعات التعليم والمناهج الدراسية"[٢].

ونظر للأوضاع السياسية غير المستقرة السائدة فى تلك الفترة والتى سبق إيضاحها سرعان ما أُغلق هذا المكتب فى العام التالى لإنشائه ، ولم يتوافر للدراسة الحالية أى نشاط ملموس لهذا المكتب فيما يتعلق بأمور إصلاح التعليم الثانوى وتطويره.

٢- اللجنة الفنية (١٩٢٤):-

ولما أخذت مشكلات التعليم فى التزايد والتنوع والتعقد ، لم يعد مكتب الوزير بالحال التي شكل عليها قادرا على تناول تلك المشكلات بالدقة والسرعة المطلوبين ، هذا بالاضافة إلى توقف المكتب المذكور عن نشاطه بمجرد أن ترك أحمد زكى أبو السعود الوزارة وتولى محمد سعيد الوزارة خلفا له لهذا فقد قام الأخير بتأليف لجنة سُميت باللجنة الفنية وذلك لمعاونته في دراسة المسائل المتعلقة بالتعليم"[٣].

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، القرار الوزارى رقم (٢٤٠٤) بشأن إنشاء مكتب الوزير ، مرجع سابق ، المادة الأولى.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مكتب المستشار الفنى ، التقرير السنوى لادارة البحوث الفنية والمشروعات لعام ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، ص ٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوى لادارة البحوث الفنية والمشروعات لعامى ٥٩ - ١٩٦٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨.

وقد وافق مجلس الوزراء حينذاك برئاسة سعد زغلول باشا على مرسوم إنشاء هذه اللجنة بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٨[١].

ولقد كانت تلك اللجنة تتكون من "وكيل وزارة المعارف العمومية رئيسا ، ومن ثمانية من الاعضاء على الاقل يكونوا من رجال التعليم يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير المعارف"[٢]. وتختص هذه اللجنة بفحص المسائل التالية:-[٣]

١- مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية.

٢- خطط الدراسة ومناهج التعليم.

٣- مشروعات القوانين واللوائح والقرارات العامة المتعلقة بالتعليم.

٤- إنشاء مدارس أو تحويلها أو إلغائها أو ضم مدارس أخرى إلى الوزارة.

٥- منح المجانية أو إلغائها فى المدارس التابعة للوزارة على اختلاف درجاتها.

٦- منح الاعانات للمدارس غير الأميرية.

٧- الكتب والأدوات المدرسية.

ويبدو أن اهتمامات تلك اللجنة كانت تنصب"على التعليم الأولى فقط ، لذا فقد طلبت فى تقريرها من البرلمان فى جلسته في ١٢ يونيو من عام ١٩٢٤ إعتماد مبلغ مائة ألف جنيه لتعميم التعليم الأولى ونشره على مستوى القطر ،وقد عُرف هذا المشروع (باسم مدارس المشروع) والتى وصل عددها إلى نحو (٢٤) مدرسة وزعت على أنحاء المديريات المختلفة ، وجُعل التعليم فيها مجانا"[٤].

ووفقا لمجريات الأمور خلال تلك الآونه ، سرعان ما توقفت هذه اللجنةعن أعمالهافى العام التالى لإنشائها لنفس الأسباب التى سبق ذكرها ، ولم تتوصل الدراسة الحالية لدراسات أو أبحاث أو تقارير قامت بها اللجنة المذكورة تتعلق بإصلاح التعليم الثانوى أو تطويره ، ويبدو أن المدة التى

---

(١) جريدة الوقائع المصرية ، مرسوم بانشاء اللجنة الفنية بوزارة المعارف العمومية ، العدد (٦٥) الصادر فى ١٩٢٤/٧/٢٨ ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، المادة الاولى.

(٢) نفس المرجع ، المادة الثانية.

(٣) نفس المرجع ، المادة الرابعة.

(٤) وزارة التربية والتعليم ، متحف التعليم ، وزراء التعليم (صور وملخص انجازات) ، انجازات محمد سعيد باشا (يناير ١٩٢٤ - اكتوبر ١٩٢٤).

مارست فيها تلك اللجنة أعمالها كانت غير كافية للنظر فى باقى شئون التعليم الأخرى لاسيما وأن محور اهتمامها كما سبق ذكره كان ينصب على التعليم الأولى.

٣-مكتب المشروعات الجديدة(١٩٢٥):-

وعلى غرار الأوضاع فى تلك الأيام ، ونظرا للتطورات المتلاحقة فى الأوضاع السياسية السائدة فى البلاد ، وإنعكاس ذلك كله على شئون التعليم ، تم إعادة النظر فى اهتمامات اللجنة السابقة ، بغرض تدعيمها وتوسيع إختصاصاتها الأمر الذى حدى بوزير المعارف العمومية آنذاك على ماهر باشا (٢٥ - ١٩٢٦) أن طلب إنشاء هيئة جديدة أطلق عليها (مكتب المشروعات الجديدة) يختص "بإعداد جميع ما يلزم تنفيذه من المشروعات الجديدة فى التعليم حتى يساعد في حركة إصلاح التعليم وتطويره"[١].

٤-معهد التربية (١٩٢٩):-

كان من المسائل الهامة التى عُرضت على الخبيرين الأجنبين الدكتور (كلاباريد) ،والمستر (مان) اللذين استقدمتهما وزارة المعارف العمومية فى الفترة من سبتمبر من عام ١٩٢٨ إلى مايو من عام ١٩٢٩ فى عهد وزيرها أحمد لطفى السيد هى بحث مسألة تخريج معلمين للمدراس الابتدائية وللمدارس الثانوية ، وكان من نتائج بحثيهما اللذين رفعاهما (كل على حده) إلى وزير المعارف فى منتصف عام ١٩٢٩ ، أن قامت الحكومة المصرية بإصدار المرسوم بقانون رقم (٥٨) فى ٢٩ سبتمبر من العام السابق والذي بموجبه "يرخص لوزارة المعارف العمومية إنشاء معهد للتربية على سبيل التجربة ، ووقف القبول بمدرسة المعلمين العليا بقسميها العلمى والأدبى"[٢].

أهداف المعهد:-

وقد كان الهدف من إنشاء هذا المعهد ما يلى:-[٣].

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، القرار الوزاري رقم (٢٦٤٠) بشأن إنشاء مكتب المشروعات الجديدة ، الصادر فى ١٩٢٥/٤/٢٧ ، القاهرة ، ١٩٢٥ ، المادة الأولى.

(٢) جريدة الوقائع المصرية ، المرسوم بقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٩ ، بشأن الترخيص لوزارة المعارف العمومية بإنشاء معهد للتربية ، العدد (٨٩) الصادر فى يوم الاثنين ٤ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ - الموافق ٧ من أكتوبر ١٩٢٩م ، السنة المائة ، المادة الأولى.

(٣) معهد التربية للمعلمين ، دليل المعهد (٤١ - ١٩٤٢) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٤٢، ص ١.

١- أن يكون مدرسة تقوم بإعداد المعلمين للمرحلتين الابتدائية والثانوية.

٢- أن يكون مركزا للبحوث العلمية في مجال التربية والتعليم

٣- أن يكون مركزا للاستعلامات من خلال إصدار النشرات والدوريات وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

٤- أن يكون أداه لنشر الأفكار الحديثة عن التربية بين رجال التعليم وتذويدهم بالارشادات اللازمة لتطبيق اساليبها فى المدارس.

وكان المعهد عند إنشائه ينقسم إلي قسمين[1] ، الأول يقوم بإعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، وكانت مدة الدراسة به سنتين تسبقهما سنة إعدادية ، أما طلابه فكانوا يُؤهلون من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية.

اما القسم الآخر ، فكان يختص بإعداد معلمى المرحلة الثانوية ومدة الدراسة به سنتان ، غير أن طلابه كان يُشترط فيهم الحصول علي الدرجات الجامعية لاسيما خريجى كليتي الآداب والعلوم.

أثر المعهد فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره:-

يعتبر معهد التربية الذي أنشئ خلال تلك الفترة من المؤسسات البحثية الهامة التي كان لها أثر ملموس في عمليات إصلاح التعليم الثانوي وتطويرة ، ليس فى تلك الفترة فقط بل إمتد تأثيره إلى فترات تاريخية لاحقة وذلك إلى أن تحول إلى كلية للتربية بموجب قانون تنظيم الجامعات في عام ١٩٥٦.

فعن طريق هذا المعهد أصبح لمصر لأول مرة في تاريخها الحديث مؤسسة علمية متخصصة يتم فيها إعداد متكامل لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية ، هذا بالاضافة إلى ما يقوم به المعهد من أبحاث ودراسات تتعلق بأمور التربية والتعليم.

ولقد ساهم هذا المعهد منذ إنشائه في أواخر العشرينيات وحتي تاريخ تحويله إلى كلية للتربية في منتصف الخمسينيات فى تخريج دفعات عديدة من معلمي المرحلة الثانوية والذين كان لهم بلاشك دور فعال فى ترقية هذه المرحلة ورفع مستواها.

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١-٢.

كما كان لهذا المعهد دور آخر في تطوير المرحلة الثانوية من خلال بعض الفصول التجريبية الملحقة به والتي بدأ إنشائها من العام الدراسى ١٩٣٣/٣٢ ، بالإضافة إلى اشراف المعهد علي بعض المدارس الثانوية النموزجية ، مثل مدرسة القبة الثانوية النموزجية وغيرها وذلك اعتبارا من عام ١٩٣٩.

ولقد كانت هذه الفصول التجريبية وتلك المدارس النموزجية بمثابة الميدان الذى يتم فيه تجربة بعض النظريات الجديدة فى مجال طرق التدريس والمناهج وأساليب التربية الحديثة قبل تعميمها علي باقي المدارس الأخرى ، وقد تزعم حركة التجريبيات تلك، رائد هذه الطريقة ، بل ورائد التربويين المصريين والعرب اسماعيل القبانى ، ففى المذكرة التى رفعها إلى وزير المعارف العمومية فى عام (١٩٣٧) عن "اقتراح تجربة نظام خاص للتعليم بإحدى المدارس التجريبية الملحقة معهد التربية، طالب فيها ضرورة خفض سن القبول بالمرحلة الثانوية بما لا يزيد عن ثلاثة عشر عاما كما جاء فى تقرير (هادو) الشهير عن تعليم المراهقين"[(١)].

كما طالب القبانى في نفس المذكرة بضرورة الاهتمام في مناهج التعليم الثانوى العام بميول الطلاب وبالدراسات العملية، وعلى رغم من أن ما نادى به القباني كان فى عام (١٩٣٧) ، إلا أن الوزارة لم تستجب لمعظم هذه المقترحات إلا فى عام (١٩٤٩) وذلك بموجب التشريع الذى صدر في هذا العام وهو القانون رقم (١٠) ، وقد تم ذلك فى الوقت الذى كان فيه القباني صاحب هذه المقترحات يشغل منصب المستشار الفني لوزارة المعارف العمومية (٤٥ - ١٩٤٩) ، وهو منصب له تأثير كبير فى صناعة القرار فى المؤسسة التعليميةفى تلك الاونه

وبمقتضى القانون السابق ذكره تم خفض سن القبول بمدارس التعليم الثانوى من ١٧ سنة إلى ١٥ سنة ، كما أُدخلت في مناهج التعليم الثانوي العام لأول مرة فى تاريخه العلوم العملية

---

(١) راجع فى ذلك أ- اسماعيل القبانى ، (مذكرة بإقتراح تجربة نظام خاص للتعليم بإحدى المدارس الثانوية ، قدمها إلى وزير المعارف العمومية فى يوليو من عام ١٩٣٧ ، دراسات فى مسائل التعليم ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٣٥.

- Board of Education report of consubtative committe, The Education of The Adolescent.

والمهنية مثل "الموسيقى وفلاحة البساتين والرسم والاشغال اليدوية وذلك بالنسبة للبنين ، أما البنات فأدخل لهن الرسم والاشغال الفنية وأشغال الإبرة والتدبير المنزلي والموسيقى"[١].

ثالثا: أبحاث ودراسات وتقارير المتخصصين في تطوير التعليم الثانوي في الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٣٥:-

على الرغم من أن الفترة من عام ١٩٢٣ - إلى عام ١٩٣٥ لم تشهد إلا قليلا من الدراسات والأبحاث التي صدرت عن جهات ومؤسسات بحثية تربوية ، إلا انها كانت من الفترات الهامة في تاريخ البحث التربوى من جانب المتخصصين ، حيث شهدت صدور مجموعة من الدراسات والأبحاث والتقارير التى تناولت إصلاح التعليم الثانوي وتطويره خلال تلك الفترة ، ولهذا يمكن أن نطلق عليها (فترة دراسات وتقارير الخبراء الأجانب) ذلك لأن وزارة المعارف العمومية قامت بإستقدام خبيرين أجنبيين على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة بهدف دراسة النظام التعليمي المصري للتعرف على واقعه ومشكلاته من أجل إصلاحه وتطويره.

"فالخبير الأول هو المستر (مان) المفتش بوزارة المعارف البريطانية ، والذي قام بزيارة مصر فى الفترة من سبتمبر ١٩٢٨ إلي أبريل من عام ١٩٢٩ ، أما الخبير الآخر فهو الدكتور (كلاباريد) أستاذ علم النفس بجامعة جنيف بسويسرا والذي زار مصر في نفس الفترة السابقة تقريبا ، وبالتحديد في المدة من اكتوبر ١٩٢٨ إلى مايو ١٩٢٩"[٢].

١- المستر (مان) وتطوير التعليم الثانوي:-

انتدبت وزارة المعارف العمومية خبير فى شئون التعليم هو المستر (مان)[*] الذى قام بزيارة مصر في الفترة التي سبق ذكرها ، وقامت الوزارة بتوجيه مجموعة من التساؤلات كى يجيب عنها ، تتعلق معظمها بأحوال التعليم العام والفنى وإعداد المعلمين ، ولقد قام (مان) بالإجابه علي تلك التساؤلات فى تقريره بل انه وضع مجموعة من المقترحات بعضها يتعلق بإصلاح التعليم

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ ، بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحاني شهادة الدراسة المتوسطة والثانوية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، المادتين الثانية والثامنة ، ص ص ٢ - ٣.

(٢) أحمد عطية عبد الله ، تقويم التعليم فى مصر ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ١٩.

(*) كان المستر (مان)أحد كبار المفتشين بمدارس وكليات المعلمين بإدارة المعارف البريطانية ، وقد دُعيَّ إلي مصر كي يقوم بدراسةأحوال التعليم بها وذلك لوضع تقريرا عن إصلاح التعليم وتطويره.

الثانوى وتطويره ، البعض منها تم تحقيقه حال الانتهاء من وضع ذلك التقرير والبعض الثانى فقد أُجري تحقيقه بعد فترة من الوقت ، واما البعض الآخر فلم تأخذ به الوزارة لأسباب سيتم استعراضها فى حينها ، وفيما يلي أهم ما قدمه (مان) من مقترحات لتطوير التعليم الثانوي:-[١].

أ)فيما يتعلق بتطوير سياسة القبول:

اقترح (مان) ضرورة "اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لإنقاص مدى التفاوت الكبير القائم في أعمار تلاميذ المرحلة الثانوية ، حيث كان يوجد بها طلاب تتراوح أعمارهم ما بين اثني عشر عاما واثنين وعشرين عاما"[٢].

ب) فيما يتعلق بتطوير نظام التشعيب:

وفي هذه المسأله اقترح (مان) ضرورة "أن يتاح للتلاميذ التخصص فى الدراسة العلمية أو الأدبية وذلك اعتبارا من السنة الأولي بالمدارس الثانوية"[٣] ، وعلي الرغم من أن (مان) كان بين رجالات التعليم المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في عصره في هذا المجال ، إلا أن الدراسة لا تدري لماذا تجاهل بإقتراحه الأخير كل الدراسات والتقارير التي صدرت في عصره والتى كانت تنادى بالعمل على التأخير فى مسألةالتخصص والتشعيب ، حتي يتم النضج الذهنى والعقلى للتلاميذ وتتضح معه ميولهم ورغباتهم.

جـ) فيما يتعلق بتطوير المناهج وطرق التدريس:

اقترح (مان) فى هذا الشأن العمل على "اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لإدخال الأساليب الحديثة فى طرق التدريس مثل ربط المدرسة بالبيئة المحلية وتجنب عادة الحفظ (والاستظهار) ، وكذا استخدام الأساليب الحديثة المنبهة للذكاء والمنشطة للملكات العقلية الراقية"[٤]

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عن بعض نواحي التعليم فى مصر ، مرفوع إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ، مقدم من المستر ف.أو مان مفتش المدارس وكليات المعلمين بادارة المعارف بانجلترا ، المطبعة الاميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٣١.

(٢) نفس المرجع ، (مقترحات التقرير) ، الفصل السادس ، ص ١١٥.

(٣) نفس المرجع ، (مقترحات التقرير) ، الفصل الثالث ، ص ١٠٦.

(٤) نفس المرجع ، ، (نتائج التقرير) ، الفصل السادس ، ص ١١٥.

د) تطوير نظام الامتحانات:

رأى (مان) أن نظام الامتحانات القائم لا يساعد على تنشيط استعمال الطرق القويمة فى التدريس ، لهذا فإنه يقترح العمل على "تخفيض عدد المقررات الدراسة المقررة بإمتحاني القسمين الأول والثانى بالمدرسة الثانوية ، كما إقترح أيضا ضرورة تعديل الإجراءات والقواعد المتبعة في تقدير اجابات الطلاب"[١].

هـ)فيما يتعلق بتطوير التعليم الفني:

قام (مان) بتقديم مجموعة من المقترحات تتعلق بالاجراءات الخاصة بتطوير أوضاع التعليم الفني ، وذلك على النحو التالى:-[٢]

**** فيما يتعلق بتطوير التعليم الصناعى:***

١- زيادة التدقيق فى توزيع الطلاب على الحرف المناسبة لميولهم واستعداداتهم الشخصية.

٢- ربط مدة الدراسة بهذا النوع من التعليم بنوع الحرفة ، بمعنى أنه ليس من الضرورى أن تكون مدتها متساوية بجميع الاقسام والحرف الصناعية.

**** فيما يتعلق بتطوير التعليم الزراعى:***

اكد (مان) على ضرورة إعادة النظر فيما هو متبع فى سياسة القبول بهذا النوع من المدارس الفنية ، فهو يرى أن تكتفي هذه المدارس بقبول طلابها من الحاصلين على الشهادات الأولية أو الابتدائية بدلا من اشتراطها الانتهاء من دراسة القسم الأول من المدارس الثانوية العامة.

**** فيما يتعلق بتطوير التعليم التجارى:-***

يري (مان) فى هذه المسألة ، ضرورة إعادة النظر فى مناهج هذا النوع من التعليم بحيث لا تتشابه مع ما كانت تهدف إليه مناهج التعليم الثانوى العام ، كما يقترح في هذا المجال أيضا العمل على ألا تتغلب الدراسة النظرية بهذا النوع من التعليم على الدراسة العملية أو المهنية به.

---

(١) المرجع السابق (نتائج التقرير) ، الفصل الثالث ، ص ص ٦٠١ - ١٠٧.

(٢) نفس المرجع ، (المدارس الفنية المتوسطة) ، الفصل الرابع ، ص ص ١١٠ - ١١٢.

و) اثر مقترحات (مان) في إصلاح التعليم الثانوى وتطويره:-

لعل إنشاء معهد التربية للمعلمين في عام (١٩٢٩) كان من أوائل المقترحات التى استجابت لها وزارة المعارف العمومية سواء التو تقدم بها (مان) أو (كلابارید) كما ستوضح الدراسة بعد ذلك ، أو تلبية لمقترحات بعض الأصوات الوطنية من الداخل كاسماعيل القبانى(*) وغيره ممن كانت لهم علاقة بأمور التعليم وقضاياه فى ذلك الوقت.

إلا أنه من الثابت أن معظم مقترحات (مان) الخاصة بتطوير التعليم الثانوى لم يتم تحقيقها حال صدور تقريره ، بل إن بعضها قد تم تحقيقه بعد فترة من الوقت وذلك مع أول تعديل جوهري لبنية التعليم الثانوى بمقتضي القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥ (والذي ستتناوله الدراسة بالتفصيل فى الفصل التالى) ، ومن المقترحات التى تم تلبيتها بموجب القانون المشار إليه ، تخفيف أعداد المقررات الدراسية ولاسيما مقررات القسم الأول من المرحلة الثانوية أو ما كان يُعرف (بمرحلة الثقافة العامة)، وكذا قصر امتحانات نهاية مرحلة الثقافة العامة ، ونهاية مرحلة التخصص على مقررات السنوات النهائية في كلتيهما ، هذا وقد توافقت تلك المقترحات التي قدمها (مان) مع ماتقدم به الهلالى بعد ذلك من مقترحات في تقريره الشهير عن التعليم الثانوى في عام ١٩٣٥ والذى كان من نتائجه صدور القانون رقم (١١٠) لنفس العام ، والذى يعتبر من القوانين الهامه التى أحدثت إصلاحا إن لم يكن تطويرا شاملا فى بنية التعليم الثانوى.

أما عن المقترحات التى لم تسترع إنتباه المسئولين عن التربية والتعليم آنذاك ، ما قدمه (مان) من اقتراح بشأن التبكير فى نظام التشعيب والتخصص بالمرحلة الثانوية وأقترح أن يبدأ هذا النظام مع السنة الأولي الثانوية ولقد كان وراء رفض الوزارة لهذا الإقتراح يرجع إلى انها وجدته يتعارض مع الدراسات التربوية السائدة آنذاك والتى كانت تنادى بالعمل على تأخير نظام التشعيب والتخصص إلى أقصي فترة ممكنه ، إذ أن مسألة التخصص فى حد ذاتها ليست الهدف الرئيسى من التعليم الثانوى ، بل إن هدفه هو الدراسة العامة ، أما مسألة التخصص فهي بلا شك من أهم مسئوليات التعليم العالى.

(*) كان اسماعيل القباني قد عاد علي التو من انجلترا فى عام ١٩٢٦ بعد دراسته للتربية بمعهد لندن للتربية.

٢- كلاباريد وتطوير التعليم الثانوى:-

قامت وزارة المعارف العمومية خلال تلك الآونه بتوجيه دعوة أخرى إلى الخبير السويسرى د. (كلاباريد) لزيارة مصر لدراسة المشكلات التي يعانى منها النظام التعليمى ، وقد طلبت منه الاجابة عن اثني عشر سؤالا تتعلق جميعها بالمعضلات التى يعانى منها النظام التعليمى أثناء تلك الفترة ، ومن بين تلك الأسئلة ما هو يتعلق بالتعليم الثانوى وهى كالتالى:-[١]

١- ما نوع الدراسة في مدارس المعلمين؟ اتختلط فيها المواد العلمية بالمواد البيداجوجية (التربوية) ؟أم ترجأ الدراسة البيداجوجية إلى ما بعد إتمام الدراسة فى المواد العلمية؟

٢- هل يكون إعداد معلم التعليم الابتدائى من حيث المواد العلمية ومن حيث المواد البيداجوجية غير إعداده للتعليم الثانوى؟

٣- هل النظام الدراسى فى جميع مراحل التعليم العام يحتاج إلى إصلاح أو تغيير خصوصا من حيث مواد الدراسة وعددها ومقدارها ومن حيث التوحيد بين الدراسة في مدارس البنين ومدارس البنات؟

٤- كم عدد ما يعد في المدارس من الاماكن التى يجب أن تخصص لكل مرحلة من مراحل التعليم العام بالنسبة لعدد السكان؟ وكذلك ما العدد الذى يحب أن يخصص للتعليم الخصوصى (الفنى) (الصناعى ، الزراعى ، التجارى) ؟

وقد تناول (كلاباريد) الاجابة عن هذه التساؤلات وباقي الاثنى عشر سؤالا التى طرحتها الوزارة عليه فى سبعة أبواب رئيسية وردت فى تقريره الشهير ، والذى يهم الدراسة الحالية منها الذى يتعلق بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره وذلك على النحو التالى:-[٢]

الباب الأول:

وقد تناول فيه جوانب الإصلاح المدرسى الذى اشتمل على التعرف على عيوب النظام المدرسى في القطر المصرى ، وكيفية علاجها ، وكيفية إعداد المعلمين ، كما تناول فى هذا الباب وضع تصور عام وشامل حول كيفية إنشاء معهد للتربية.

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عام مرفوع إلى معالى وزير المعارف العمومية من أ.د. (كلاباريد) ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٢٩ ، ص ١.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢.

الباب الثالث:

وقد تناول فيه (كلابارید) نسبة الاماكن المخصصة بمدارس التعليم الفنى على وجه العموم والتعليم الصناعي على وجه الخصوص.

غير أن (كلابارید) استهل تقريره برصد أهم المشكلات والعيوب التى يعانى منها النظام التعليمى خلال تلك الفترة نذكر منها ما يلى:-[١]

١- أن التعليم بوضعه الراهن يناهض التربية.

٢- أن التعليم يعتمد على الحفظ والتلقين وتنعدم فيه ملكة الاستنباط.

٣- وجود أخطاء فى الطريقة التى تدرس بها العلوم الدينية.

٤- وجود تفاوت فى أعمار تلاميذ الفرقة الواحدة.

٥- كثرة عدد التلاميذ فى الفرق الدراسية، وضيق المدارس بهم.

٦- نقص أعداد المدرسين اللازمين للتدريس.

٧- قلة أعداد مدارس البنات.

وإذا نظرنا إلى هذه العيوب وتلك المشكلات بقراءة سريعة لوجدنا انها ما زالت موجودة بشكل أو بآخر في نظام التعليم المصرى إلى الآن ، وذلك على الرغم من مرور أكثر من ستين عاما على صدور تقرير (كلابارید) ، حيث ما تزال بعض المناهج الدراسية فى المراحل التعليمية المختلفة تعتمد علي الحشو واللغو والتكرار ، كما أنها تعتمد بصورة أو بأخرى على عمليات الحفظ والتلقين ، بل إن نظام الامتحانات الراهن يشجع على تلك العمليات السلبية ، هذا بالاضافة إلي وجود بعض العيوب والمشكلات الأخرى التى ما يزال النظام التعليمى بأوضاعه الراهنة يحتفظ بها مثل كثرة أعداد التلاميذ في الفصول الدراسية ، وضيق المدارس بالفصول ... وغيرها من العيوب والمشكلات القديمة والحديثة في آن واحد.

مقترحات كلابارید لتطوير التعليم:

بعد أن إنتهى كلابارید من رصد ودراسة العيوب والمشكلات التى يعانى منها النظام التعليمى فى القطر المصرى ، بدأ فى عرض مقترحاته لإصلاح هذا النظام وتطويره ، ومن هذه

---

(١) المرجع السابق ، (عيوب النظام المدرسى فى القطر المصرى) ، الفصل الأول ، ص ص ٥ - ١٠.

المقترحات ما يتعلق بتطوير المناهج والمقررات الدراسية وفى هذا الصدد يقترح "ضرورة حذف الحشو من المناهج وجعلها مناسبة لعقلية الطلاب فى كل مرحلة تعليمية ، وأن تُدرس بطريقة لا تساعد على الحفظ والتلقين ، وألا تُحمل المناهج الدراسية بما لا يطيق"[١].

إلا أن أهم ما جاء في مقترحات كلاباريد لتطوير التعليم فى مصر ولاسيما التعليم الثانوى ما ذكره من مقترح حول إنشاء معهد للتربية يتمشى مع الاتجاهات العالمية المنادية آنذاك بالعمل على إعداد معلمى مراحل التعليم العام ولاسيما مرحلة التعليم الثانوى من خلال معهد متخصص فى ذلك.

ولقد قام كلاباريد فى نفس التقرير المشار إليه بوضع تصور كامل لماهية هذا المعهد ، تضمن هذا التصور على "أهداف المعهد ، وسياسة القبول به ، ومدة الدراسة وأقسامه ، ونظام الادارة به ، وامتحاناته ، وكذا هيئة التدريس الخاصة به"[٢].

وما كاد كلاباريد أن ينتهى من وضع تصوره هذا ضمن تقريره المعروف في (١٥) مايو ١٩٢٩ ، حتى صدر المرسوم بقانون رقم (٥٨) فى ٢٩ سبتمبر من نفس العام بإنشاء معهد للتربية، بل إن الدراسة الحالية من خلال ما قامت به من الإطلاع علي لائحة إنشاء ذلك المعهد ، لم تجد أى إختلاف يذكر بينها وبين ما وضعه كلاباريد من تصور حول ماهية هذا المعهد[٣]

رابعا:أهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى العام خلال تلك الفترة:-

نشأة التعليم الثانوى العام:

ترجع البدايات الأولى للتعليم الثانوى العام إلى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، حينما أدرك حاجته إلى التعليم بشكل عام في بناء دولته العصرية ، "حيث كان التعليم الثانوي

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦.

(٢) نفس المرجع ، (نظام المعهد) ، ص ص ٤٩ - ٥٠.

(٣) جريدة الوقائع المصرية ، المرسوم بقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٩ ، بشأن الترخيص لوزارة المعارف العمومية بإنشاء معهد للتربية ، مرجع سابق ، المادة الأولى

يسمى باسم (التعليم التجهيزى) ، وكانت أولى مدارسه هي مدرسة القصر العيني التجهيزية سنة ١٨٢٥"[١] التى كانت فى بداية امرها تتلقى طلابها من تلاميذ المكاتب الذين لم يصيبو من العلم إلا حفظ القرآن الكريم ، وقراءة بعض الكتب الدينية.

وقد بدأ التعليم الثا نوى العام (التجهيزى) مدة الدراسة بثلاث سنوات دراسية وذلك حتي عام ١٨٦٣ حين زادت بعدها مدة الدراسة إلى أربع سنوات وذلك حتى العام الدراسى ٩١ - ١٨٩٢ ، زادت بعده إلي خمس سنوات وذلك بناء علي القرار الذي أصدره محمد زكي باشا ناظر المعارف فى ٧ أغسطس من عام ١٨٩٢، وذلك بعد موافقة اللجنة العلمية الاستشارية الادارية عليه.

وقد بني القرار السابق فى ضوء التقارير التى قدمها نظار المدارس الثانوية ، وتقرير اللجنة الخاصة بإمتحان شهادة الدراسة الثانوية حيث أجمعت كلها على ضرورة زيادة مدةالدراسة الثانوية كي تتلاءم وخطة الدراسة وحجم المقررات الدراسية بها"[٢].

إلا أنه سرعان ما صدر قرار آخر فى عام ١٨٩٧ بتخفيض مدة الدراسة الثانوية من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات بحجة زيادة عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية في كل عام لتحقيق هدفين رئيسيين هما:-

١- توفير العدد اللازم من الموظفين اللازمين لملء الوظائف التى تخلو كل عام بمصالح الحكومة المختلفة.

٢- توفير العدد اللازم من الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا.

وفى عام ١٩٠٥ ، "صدر القرار الوزارى رقم (١٠٩٥) فى ٢٦ من يونيو ، مصدق عليه من حسين فخرى باشا ناظر المعارف بناء على ما اقترحته اللجنة العلمية الإدارية ، وما قرره مجلس المعارف الأعلى ، وعلي ماقرره مجلس النظار ، بزيادة مدة الدراسة الثانوية مرة أخرى ،

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد على ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٤١٧.

(٢) وزارة المعارف العمومية ، مراقبة التعليم الثانوى ، تقرير عام عن تطور التعليم الثانوى العام من ١٨٣٧ - إلى - عام ١٩٣٥ ، مقدم من مراقب عام التعليم الثانوى (حسن بك فياض) إلى وزارة المعارف العمومية ، يناير ١٩٣٥ ، ص ص ١ - ٣.

ولكن هذه المرة بأربع سنوات فقط"[١] ، ولقد ظلت مدة الدراسة الثانوية العامة علي هذا النحو حتى عام ١٩٢٥ حين صدر قرارا آخر بزيادتها إلي خمس سنرات.

ولقد شهد التعليم الثانوى العام (التجهيزى) منذ نشأته وحتى بداية الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية (١٩٢٣) فترات من القوة والضعف ، وفترات أخرى ما بين الإزدهار والركود، فقد بدأ هذا التعليم قويا في عهد مؤسسة محمد علي ، ولكنه أصيب بنكسة خطيرة في عهدي عباس وسعيد ، حين أغلقت في عهديهما معظم مدارسة ، ولم يبق منها إلا القليل ، "فقد كان الخديو عباس على سبيل المثال يكره العلم والتعليم"[٢].

إلا أنه سرعان ما عاد لهذا النوع من التعليم إزدهاره في عهد الخديو اسماعيل ، "فبدأ عهده بإعادة إفتتاح ديوان المدارس (وزارة التعليم) الذى سبق إغلاقه وأعاد إفتتاح العديد من المدارس الثانوية التى سبق وأن أغلقت في عهدي عباس وسعيد"[٣].

إلا أن التعليم لم يهنأ طويلا بتلك الصحوة ، فسرعان ما عادت سياسة التقتير إلى سابق عهدها مع بداية عهد توفيق الذى فتح باب البلاد على مصراعيه للتدخل الأجنبى الذي وصل إلى قمته بالاحتلال الأجنبي لتراب هذا الوطن من (١٨٨٢ - ١٩٥٤).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، ط ٢ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٧٠.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق (١٨٤٨ - ١٨٨٢) ، الجزء الثاني عصر اسماعيل والسنوات المتصلة من حكم توفيق ، مطبعة النصر ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ١٠.

والجدول التالى يوضح أعداد المدارس الثانوية وعدد طلابها إبان فترة الدراسة الحالية

العام الدراسى	عدد المدارس		عدد التلاميذ والتلميذات		ملاحظات
	البنين	البنات	التلاميذ	التلميذات	
١٧ - ١٩١٨	٦	-	٢٤٤٢	-	
١٨ - ١٩١٩	٧	-	٢٥٤١	-	
١٩ - ١٩٢٠	٧	-	٢٥٢٥	-	
٢٠ - ١٩٢١	٨	١	٣٢٦١	٢٨	
٢١ - ١٩٢٢	٨	١	٣٦٧٩	٤٤	
٢٢ - ١٩٢٣	٩	١	٤١٦٤	١٢١	

المصدر: صمم هذا الجدول بالاستعانه بتقرير عن حالة التعليم الذى تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من (١٩١٧ - ١٩٢٢) ، مقدم من محمد توفيق رفعت وزير المعارف فى أول أغسطس ١٩٢٣ ، ص ص ٢٧- ٣١ .

من الملاحظ على الجدول السابق أن أعداد المدارس الثانوية التى تشرف عليها المدارس بدأ فى التزايد التدريجى ، بالاضافة إلى زيادة أعداد الطلاب تدريجيا ، هذا بالاضافة إلى دخول البنات مجال التعليم الثانوى فبدأت مصر تعرف هذا النوع من التعليم "إذ وضعت وزارة المعارف العمومية أولى لبناته حين أنشئت أولى مدارسه في ديسمبر عام ١٩٢٠"[١].

كانت تلك مقدمة طبيعية موجزة عن تطور التعليم الثانوى العام الغرض منها الوقوف على أهم ملامح هذا النظام التعليمى قبل التعرف علي ملامحه بالتفصيل خلال الفترة التى سوف تتناولها الدراسة الحالية.

وتقوم الدراسة في هذا الفصل بتناول أهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوى العام خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٣٥ ، ومع قصر تلك الفترة إلاأن الدراسة استطاعت أن ترصد فى داخلها ثلاث مراحل تطويرية فى بنية هذا النظام وذلك على النحو التالى:-

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عن حالة التعليم الذي تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من (١٩١٧ - ١٩٢٢) ، مقدم إلى محمد توفيق رفعت وزير المعارف ١٩٢٣ ، ص ٣١.

١) المرحلة الأولى من ٢٣ إلى ١٩٢٥ (الشهادة الأهلية، والبكالوريا)

بصدور القرار الوزارى رقم (١٠٩٥) في ٢٦ يونيو من عام ١٩٠٥ والسابق الإشارة إليه[١]، أصبحت مدة الدراسة الثانوية العامة أربع سنوات بدلا من ثلاث، وقد استمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٢٥ حين صدر قرار آخر يقضي بزيادة مدة الدراسة الثانوية مرة أخرى كى تصبح خمس سنوات بدلا من أربع ، وفيما يلى أهم ملامح بنية هذا النوع من التعليم خلال تلك الفترة.

أ) فيما يتعلق بمدة الدراسة ونظام التشعيب:-

كانت مدة الدراسة بالتعليم الثانوى العام خلال تلك الفترة أربع سنوات ، منها سنتان للدراسة العامة (أي مرحلة الثقافة العامة) وسنتان للتخصص ، "أما نظام التشعيب فكان يبدأ مع السنة الثالثة من تلك المرحلة ، حيث تنقسم الدراسة فيها إلى شعبتين الأولى وتسمي بشعبة العلوم، أما الأخرى فتسمي بشعبة الآداب"[٢].

ب) فيما يتعلق بخطة الدراسة ومقرراتها:-

من الملاحظ على خطة الدراسة ومقرراتها أثناء تلك الفترة انها كانت تعتمد على التوازن بين مواد الثقافة العامة ، وبين مواد التخصص ، حيث خُصص لكل منهما سنتان دراسيتان، كما كان مجموع الحصص المقررة لكل سنة دراسة يصل إلى (٣٣) حصة فى الاسبوع ، والجدول التالى يوضح خطة الدراسة ومقرراتها بمرحلة التعليم الثانوى العام في الفترة من عام ٢٣ - ١٩٢٥

---

(١) نظارة المعارف، قرار ناظر المعارف رقم (١٠٩٥) بشأن زيادة مدة الدراسة بالمدارس الثانوية العامة إلى أربع سنوات الصادر فى ١٩٠٥/٦/٢٦، نظارة المعارف، القاهرة، ١٩٠٥.

(٢) وزارة المعارف العمومية ، مراقبة التعليم الثانوى ، تقرير عام عن تطور التعليم الثانوى العام من عام ١٨٣٧ وحتي عام ١٩٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٤.

م	المقررات الدراسة	عدد الحصص					
		الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	الفرقة الثالثة		الفرقة الرابعة	
				القسم الأدبى	القسم العلمى	القسم الأدبى	القسم العلمى
١-	اللغة العربية	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٢-	اللغة الأجنبية الأولى	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٣-	اللغة الأجنبية الثانية	-	-	٦	-	٦	-
٤-	الترجمة	١	١	١	١	١	١
٥-	التاريخ	٢	٢	٢	-	٣	-
٦-	الجغرافيا	٢	٢	٢	-	٢	-
٧-	الحساب	٣	٣	١	٣	٣	١
٨-	الهندسة	٣	٣	١	٣	١	٢
٩-	الجبر	٢	٢	١	٢	١	٢
١٠-	حساب المثلثات	-	-	-	-	-	٢
١١-	الميكانيكا	-	-	-	-	-	٣
١٢-	الطبيعة	٢	٢	-	٣	١	-
١٣-	الكيمياء	-	-	٢	٢	-	٢
١٤-	الرسم	١	١	-	٢	-	٢
	المجموع	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣

المصدر: صمم هذا الجدول بالاستعانة إلى التقرير العام عن تطور التعليم الثانوي العام من ١٨٣٧ - ١٩٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٥.

ويلاحظ على الجدول السابق اختفاء مادة التربية الدنية من بين مقررات الدراسة الثانوية سواء في مرحلة الثقافة العامة أو فى مرحلة التخصص ، ولا ندرى لذلك سببا ، فهل كانت تدرس هذه المادة ضمن مناهج ومقررات مادة اللغة العربية؟ أم كانت تدرس خارج خطة الدراسة هذه ضمن المقررات الاختيارية؟ أم ماذا ؟

كما يلاحظ أيضا أن القسم الأدبى كانت تُدرس فيه العلوم الرياضية والعلوم العلميةولكن بعدد أقل من الحصص المقررة علي القسم العلمي ذا الوظيفة العلمية والرياضية ، كما يلاحظ أيضا أن مادة الرسم كانت من ضمن مقررات القسم العلمى وليس الأدبى كما هو معتاد.

ج) فيما يتعلق بنظام الامتحانات:-

- امتحانات النقل: وكانت تعقد لطلاب السنتين الأولى والثالثة في جميع المقررات الدراسية بهاتين الفرقتين ولا يسمح للطلاب الانتقال منهما إلى السنوات التالية لهما إلا بعد النجاح فيهما.

- الامتحانات العامة: كان يعقد خلال تلك المرحلة الزمنية لطلاب المدارس الثانوية العامة امتحانان عامان، الأول: "يعقد مع نهاية الدراسة بالقسم الأول (فى نهاية قسم أو مرحلة الثقافة) يحصل الناجحون فيه علي شهادة تسمى (بالشهادة الأهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الحكومية) والتي بموجبها يحق للحاصلين إما بالالتحاق بالقسم الثانى من الدراسة الثانوية (البكالوريا) ، أو الالتحاق بالوظائف الحكومية الصغيرة"[١].

أما الإمتحان العام الآخر "فيعقد فى نهاية القسم الثانى من المرحلة الثانوية، ويمنح الناجحون فيه علي شهادة تسمي بالدراسة الثانوية (البكالوريا)"[٢] ويحق للناجحين فيه إما مواصلة الدراسة بالتعليم العالي ، أو الالتحاق بالوظائف المتوسطة بالحكومة. هذا وقد صدر إبان هذه المرحلة وبالتحديد فى أول مايو من عام ١٩١٣ القانون رقم (١٢) الخاص بإمتحان شهادة الدراسة الثانوية ، والتى ظلت احكامه سارية علي نظم الإمتحانات بالمرحلة الثانوية العامة حتى صدور القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ ، وفيما يلي أهم الملامح التى وضعها القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ بشأن امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة:-[٣]

١- ان امتحان شهادة الدراسة الثانوية كان يعقد على قسمين ، **الأول** ، يسمي بإمتحان شهادة الدراسة الأهلية ، أما **الثانى** ، فيسمى بإمتحان شهادة الدراسة الثانوية (أو البكالوريا) ، ولا يحق لأحد أن يدخل امتحان القسم الثانى (البكالوريا) إلا بعد سنتين من نجاحه فى امتحان القسم الأول (الأهلية).

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦.

(٢) نفس المرجع ، ص ١٦.

(٣) جريدة الوقائع المصرية ، القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ ، بشأن امتحان شهادة الدراسة الثانوية ، الصادر فى ١٩١٣/٥/١ ، المادتين الثالثة ، والخامسة.

٢- أن امتحان القسم الأول يعقد فى جميع مقررات السنتين الأولى والثانية المكونتين لهذا القسم، وكذا امتحان القسم الثانى فيعقد هو الأخر في مقررات السنتين الثالثة والرابعة المكونتين لهذا القسم.

٣- أن امتحانات القسمين الأول والثانى (الأهلية والبكالوريا) عبارة عن امتحانات تحريرية وأخرى شفهية، ولا يدخل الطالب الامتحانات الأخيرة إلا إذا نجح في الامتحانات التحريرية والتي يشترط للنجاح فيها ضرورة حصوله علي (٥٠٪) من النهاية الكبري لمادة اللغة العربية ، و(٤٠٪) لباقى المواد المقررة ، أما المواد التي يمتحن فيها الطالب شفهيا، فهى مواد اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى واللغة الأجنبية الاضافية (الثانية).

٢) المرحلة الثانية من ٢٥ إلى ١٩٢٨ (بداية مد الدراسة الثانوية إلي خمس سنوات):

في عام ١٩٢٥ "وبعد قيام وزارة المعارف العمومية بعمل دراسات عن تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام ، من خلال مراقبة التعليم الثانوى ، وبعد إستطلاع خطط التعليم الثانوى ببعض الاقطار الأجنبية"[١] أصدرت الوزارة قرارا "يقضى بزيادة مدة الدراسة الثانوية من أربع سنوات إلي خمس سنوات"[٢].

---

(١) وزارة المعارف العمومية، مراقبة التعليم الثانوى ، تقرير عام عن تطور التعليم الثانوى العام من ١٨٣٧ - ١٩٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٢) وزارة المعارف العمومية ، المنشور الوزارى رقم (١) لسنة ١٩٢٥ ، الذى يقضي بتعديل خطة الدراسة الثانوية لكى تصبح خمس سنوات بدلا من أربع اعتبارا من العام الدراسى ١٩٢٦/٢٥، الصادر فى ١٩٢٥/٧/٧.

وفيما يلى أهم ملامح التعليم الثانوى العام خلال تلك المرحلة:-

أ) فيما يتعلق بمدة الدراسة ونظام التشعيب:

بموجب القرار السابق أصبحت مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة خمس سنوات اعتبارا من العام الدراسى ١٩٢٦/٢٥، ذلك لأن الوزارة حينذاك رأت "أن الأربع سنوات التي كانت مقررة لهذه المرحلة غير كافية، خاصة فيما يتعلق بالسنتين اللتين كانتا مقررتين للقسم الأول منها (مرحلة الثقافة العامة)، لهذا كان من الوزارة أن قررت "زيادة مدة الدراسة الثانوية إلى خمس سنوات ، وبناءً عليه تم زيادة المدة المقررة لمرحلة الثقافة العامة (القسم الأول) إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، وأصبحت عملية التشعيب تتم في السنة الرابعة بدلا من السنة الثالثة ، كما ظلت الشعب كما هى،الشعبة العلمية ، والشعبة الأدبية"[١].

ب) فيما يتعلق بخطة الدراسة ومقرراتها:-

بعد أن تم زيادة مدة الدراسة الثانوية، عدلت خطة الدراسة بها ، وأعيد توزيع المقررات الدراسية على سنوات الدراسة الخمسة والجدول التالى يوضح خطة الدراسة بالتعليم الثانوي العام ، للسنة الدراسية ١٩٢٦/٢٥.

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، مراقبة التعليم الثانوى ، تقرير عن حالة المراقبة في السنة الدراسية ٣٥ - ١٩٣٦، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ١٦.

جدول يوضح خطة الدراسة بالتعليم الثانوى العام فى العام الدراسى ١٩٢٦/٢٥*

م	المقررات الدراسية	عدد الحصص المقررة فى الاسبوع					
		الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	الفرقة الثالثة	السنة الرابعة		السنة الخامسة
					أدبى	علمى	أدبى	علمى
١-	اللغة العربية	٦	٦	٦	٧	٦	٧	٦
٢-	اللغة الأجنبية الأولى	٧	٧	٧	٩	٧	٩	٧
٣-	الترجمة	-	-	-	١	١	١	١
٤-	اللغة الأجنبية الثانية	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥-	الرياضة	٦	٦	٦	٣	٧	٣	٧
٦-	علوم طبيعة	٣	٣	٣	٣	٣	-	٣
٧-	كمياء	-				٣	٣	-
٨-	تاريخ طبيعى	١	١	١	-	٢	-	٢
٩-	تاريخ	٢	٢	٢	٤	-	٤	-
١٠-	جغرافية	٢	٢	٢	٣	-	٣	-
١١-	تربية وطنية	-	-	١	-	-	-	-
١٢-	إقتصاد سياسى	-	-	-	١	-	١	-
١٣-	رسم	١	١	١	-	١	-	١
١٤-	دين واخلاق	١	١	١	-	-	-	-
١٥-	تربية بدنية	١	١	-	-	-	-	-
	المجموع	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤

المصدر: نقلا عن:- وزارة المعارف العمومية ، التقرير العام عن تطور التعليم الثانوى من عام ١٨٣٧ - حتى عام ١٩٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٨.

ويلاحظ من هذا الجدول وبمقارنته بالجدول السابق عليه نجد ما يلى:-

١- انه تم خفض عدد الحصص المقررة فى مادة اللغة فى خطة عام ١٩٢٦/٢٥ إلى ست حصص فى الاسبوع بعد أن كانت ثمانية حصص فى الخطة السابقة عليها ، وذلك على الرغم من أنها اللغة القومية للبلاد ، وقد يرجع ذلك إلى إدخال مقررات دراسية جديدة فى هذه الخطة أو إلى زيادة عدد سنوات الدراسة بالمرحلة الثانوية.

٢- أنه بموجب الخطة الأخيرة تم إدخال مقررات دراسية جديدة لم تكن موجودة فى خطط الدراسة الثانوية من قبل مثل مادة التربية الوطنية ومادة الاقتصاد السياسى ، ومادة الدين والاخلاق.

٣- اما الملاحظة الأخيرة فهى تتعلق بمجموع الحصص المقررة لكل فرقة دراسية، فهى فى الخطة الأخيرة لم تزد إلا بمقدار حصة واحدة من (٣٣) حصة إلى (٣٤)حصة وذلك على الرغم من إدخال مجموعة من المقررات الدراسية فى الخطة الجديدة، وهذا يرجع إلى زيادة مدة الدراسة من أربع سنوات إلى خمس سنوات.

ونظرا لحال عدم الاستقرار التى كانت تشهدها البلاد خلال تلك الفترة فإن الخطة الدراسية لعام ١٩٢٦/٢٥ لم تدم كثيرا ، إذ سرعان ما تم تعديلها فى العام الدراسى التالى ١٩٢٧/٢٦ ، ولكن بصورة طفيفة على النحو التالى[١]:-

١- أن مادة الدين أصبحت مادة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تدرس مع مادة الاخلاق والتى بدورها هى الأخرى ضمت إلى مادة التربية الوطنية.

٢- أن مادة علم النفس والمنطق أصبحت ضمن مقررات الشعبة الأدبية كمادة أساسية بعد أن كانت ضمن المقررات الاختيارية.

٣- أنه تم بموجب الخطة الأخيرة إلغاء مادة الاقتصاد السياسى.

٤- ظلت هذه الخطة يعمل بها دون تعديل يذكر فيها حتى عام ١٩٢٨ الذي صدر فيه القانون رقم (٢٦).

جـ) فيما يتعلق بنظام الامتحانات:-

١- امتحانات النقل: هى امتحانات تحريرية تعقد لطلاب الفرقتين الأولى والثانية من القسم الأول (الثقافة العامة) ولطلاب الفرقة الرابعة من القسم الثانى (التخصص) ، ولايجوز

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عام عن تطور التعليم الثانوى من عام ١٨٣٧ وحتي عام ١٩٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٩.

للطلاب الانتقال من فرقة إلى أخرى إلا بعد إجتيازهم لهذه الامتحانات[١].

٢- الامتحانات العامة: وكانت عبارة عن امتحانين عامين هما:

* امتحان نهاية القسم الأول: ويعقد فى نهايته، أى فى نهاية السنة الثالثة الثانوية ، ويمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول، وهى بدلا من الشهادة الأهلية التي كانت سارية من قبل.
* امتحان نهاية القسم الثانى (التخصص). ويعقد فى نهايته أى فى نهاية السنة الخامسة، ويحصل الناجحون فيه على شهادة تسمي شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص.

وهكذا نجد أن المرحلة الزمنية الممتدة من عام ٢٥ - إلى عام ١٩٢٨ كانت من المراحل الهامة فى تطور بنية التعليم الثانوى العام وذلك علي الرغم من قصرها ، إذ شهدت زيادة مدة الدراسة الثانوية من أربع سنوات إلى خمس سنوات مما استوجب ذلك إعادة النظر فى خطة الدراسة ومقرراتها فى تلك المرحلة الدراسية كما بينت الدراسة ذلك من قبل.

٣- المرحلة الثالثة من عام ٢٨ إلى عام١٩٣٥ -(صدور القانون٢٦ لسنة ١٩٢٨):

لعل من أهم ماشهده التعليم الثانوى في خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٣٥ والتى تتناولها الدراسة في هذا الفصل، هو صدور القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى العام ، وهو يعتبر من أوائل القوانين التي صدرت أثناء الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية ، كما أنه من أوائل القوانين التى صدرت لتنظيم التعليم الثانوى وتتناول جميع محاور بنية هذا النظام بما فيها تنظيم أعمال الامتحانات وذلك على النحو التالى[٢]:-

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عن حالة مراقبة التعليم الثانوى للعام الدراسى ٣٥ - ١٩٣٦، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) جريدة الوقائع المصرية ، القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ ، بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين ، وامتحان شهادة الدراسة الثانوية ، العدد (٤٨) السنة الثامنة والتسعون ، الصادر فى يوم الخميس الموافق ١٨ ذى الحجة ١٣٤٦هـ - ٧ يونية ١٩٢٨.

أ) فيما يتعلق بمدة الدراسة ونظام التشعيب:-

لم يُحدث هذا القانون أى تجديد يذكر بالنسبة لمسألتى مدة الدراسة ونظام التشعيب، إذ أبقى الوضع كما هو عليه فى الفترة السابقة، "حيث ظلت مدة المرحلة الثانوية العامة خمس سنوات كما هى،كما أن نظام التشعيب ظل هو الآخر يتم بعد السنة الثالثة إلى شعبتين الأولى للآداب والثانية للعلوم"[١].

ب) سياسة القبول:-

١- فيما يتعلق بالقبول بالقسم العام (مرحلة الثقافة العامة).

وضع هذا القانون مجموعة من الشروط الواجب توافرهافى الطلاب الملتحقين بالقسم الأول من المرحلة الثانوية العامة وذلك على النحو التالى[٢]:

- الا يزيد السن عن سبعة عشر عاما
- اللياقة الطبية والصحية
- أن تكون الأولوية فى المقبولين بالسنة الأولى من هذا القسم لمن كان أسبق فى ترتيب النجاح فى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية

٢- فيما يتعلق بالقبول بالقسم الثانى (التخصص)

اشترط ذلك القانون أن تكون الأولوية للقبول بالقسم الثانى (مرحلة التخصص) للطلاب الذين نجحوا فى امتحان القسم الأول (العام) وذلك بحسب أسبقيتهم فى ترتيبهالنجاح في هذا الامتحان"[٣].

جـ) فيما يتعلق بخطة الدراسة ومقرراتها:

لم يُقدم هذا القانون خطة دراسية جديدة تختلف عن الخطتين التي وضعتهما الوزارة في العامين الدراسيين ١٩٢٦/٢٥ ، ١٩٢٧/٢٦ اللهم بإستثناء بعض الملامح ما بين الحذف أو

---

(١) المرجع السابق ، المادة الأولى.

(٢) نفس المرجع ، المواد أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥.

(٣) نفس المرجع ، المادة الثانية.

الأضافة أو الدمج، وذلك على النحو التالى[١]:

١- فيما يتعلق بمقررات القسم الأول (مرحلة الثقافة العامة)

بقيت مقررات هذا القسم كما هى وفق الخطة الدراسية للعام الدراسى ١٩٢٧/٢٦ والتي سبق تناولها من قبل.

٢- فيما يتعلق بمقررات القسم الثانى (التخصص)

ففى الشعبة الأدبية تم اضافة علم الجيولوجيا إلى مادة الجغرافيا ، أما فى الشعبة العلمية أصبحت مادة الميكانيكا ضمن المقررات الأساسية لهذه الشعبة، هذا بالاضافة إلى زيادة الحصص المقررة بكل فرقة دراسية من المرحلة الثانوية العامة بقسميها العام والخاص إلى (٣٥) حصة فى الاسبوع بدلا من (٣٤) حصة وفق خطة عام ١٩٢٧/٢٦.

د- *فيما يتعلق بنظام الامتحانات:-*

لعل من أهم الملامح التى أضافها القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ في بنية التعليم الثانوى العام هو أنه تناول مسألة تنظيم أعمال الامتحانات بهذا النوع من التعليم بعد أن كانت تختص بها قوانين خاصة لعل من أهمها القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ والمعدل فى عام ١٩٢١، والذي سبق تناوله من قبل . وفيما يلي أهم الضوابط التى وضعها القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم أعمال الامتحانات فى المرحلة الثانوية العامة[٢].

١- حدد هذا القانون نسبة أعمال السنة لفرق النقل ب(٢٥٪) من الدرجة الكلية، أما النسبة الباقية وهي (٧٥٪) فتخصص لامتحان آخر العام.

٢- أن هذا القانون حدد نسبة (٤٠٪) من المجموع الكلى كشرط أساسى للنجاح فى الشهادات العامة أو فى سنوات النقل.

٣- كما إشترط ذلك القانون ضرورة نجاح الطالب فى الامتحان التحريرى حتى يتمكن من دخول الامتحان الشفهى الذى يعقد فى مواد اللغة العربية واللغة الأوربية الأولى والثانية على مستوى القسمين العام والخاص من المرحلة الثانوية (جدول رقم ١، ٢ بالملاحق)

---

(١) المرجع السابق ، المادة الحادية عشر.

(٢) القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ ، مرجع سابق ، المواد من رقم ٢٦ إلى رقم ٣٥.

٤- إن أهم ما قدمه هذا القانون من جديد فى نظام الامتحانات بمرحلة التعليم الثانوى العام، هو أنه أتاح الفرصة للطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية الشعبة الأدبية ويرغبون في دخول امتحان الشعبة العلمية أن يدخلوه على أن يتم إعفاءهم من الامتحان في بعض المقررات كاللغة العربية واللغة الانجليزية ، واللغة الفرنسية والترجمة.
أما الطلاب الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الشعبة العلمية ويرغبون فى دخول امتحان الشعبة الأدبية لهم أن يدخلوه على أن يتم إعفاءهم هم الآخرون من بعض المقررات وهي اللغات العربية والانجليزية والفرنسية والترجمة ومواد الرياضة والطبيعة والكيمياء والرسم.

٥- أن هذا القانون قد وقع هو الآخر في نفس الأخطاء التى وقعت فيها القوانين السابقة عليه خاصة فيما يتعلق بنظم امتحانات الشهادات العامة بالمرحلة الثانوية ، إذ نجده يشترط أن يؤدى طلاب شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الأول (الثقافة العامة) الامتحان فى مقررات سنوات هذا القسم الثلاثة، كما يشترط القانون أيضا أن يؤدى طلاب شهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى (التوجيه) الامتحان فى مقررات سنتى هذا القسم، وذلك على الرغم من امتحانهم فيها من قبل لاسيما فى مقررات سنوات النقل ، بل ونجاحهم فيها.

وعلى الرغم من وجود هذا العيب في نظام الامتحانات لاسيما فى امتحاني الثقافة العامة والتخصص ، فقد صدر القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٠ المعدِل للقانون (٢٦) لسنة ١٩٢٨، إلا أنه لم يتول تصحيح تلك الأخطاء السابقة، بل تناول بعض التعديلات الغير أساسية فى نظام الامتحانات والتي تمثلت فى وضع ضوابط دخول امتحان الدور الثانى[١].

---

(١) جريدة الوقائع المصرية ، القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين ، وامتحان شهادة الدراسة الثانوية ، العدد (٦٣) الصادر فى يوم الأثنين ٤ صفر ١٣٤٩هـ الموافق ٣٠ يونية ١٩٣٠ ، السنة الأولي بعد المائة ، المادتين الأولى والثانية.

هـ) نقد القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨:-

١- أن الدراسة الحالية لم تستطع التوصل إلى دراسات أو تقارير أجريت قبل إصدار هذا القانون تنادي بضرورة وضع قانون جديد للتعليم الثانوى اللهم بإستثناء رأى مراقبة التعليم الثانوى التي نادت بذلك ولهذا فلم يأخذ هذا القانون نصيبه الكافي من الدراسة والبحث قبل إصداره.

٢- ان هذا القانون لم يقدم خطة دراسية جديدة للتعليم الثانوى العام بل اعتمد كثيرا على الخطط الدراسية التى قدمتها الوزارة من قبل مثل الخطة الدراسية لعام ١٩٢٦/٢٥، والخطة الدراسية لعام ١٩٢٧/٢٦.

٣- إلا أن أهم الأخطاء التى وقع فيها هذا القانون هو وقوعه فى نفس الاخطاء التى وقعت فيها القوانين السابقة عليه لاسيما فيما يتعلق بنظم الامتحانات العامة فى تلك المرحلة والتى سبق توضيحها من قبل.

وخلاصة القول عن ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى العام خلال الفترة من عام ١٩٢٣ - إلى عام ١٩٣٥ ، نجد أنها علي الرغم من قصرها إلا أن الدراسة الحالية لاحظت بها ثلاث مراحل زمنية تميزت كل منها بوجود ملمح تطويرى أو اكثر في بنية هذ النوع من التعليم هى كالتالى:

- **المرحلة الأولى:** وتقع ما بين عامي ٢٣ ، ١٩٢٥ ، حيث كانت مدة الدراسة الثانوية بها ما تزال أربع سنوات ، وهي مرحلة بدأها التعليم الثانوى العام منذ صدور القرار الوزارى رقم (١٠٩٥) لسنة ١٩٠٥.

- **المرحلة الثانية:** وكانت ما بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٢٨ ، وتميزت بصدور قرار آخر كان من نتائجه زيادة مدة المرحلة الثانوية من أربع سنوات إلى خمس سنوات ، والذي ترتب عليه أن أصبحت مرحلة الثقافة العامة ثلاث سنوات، وظلت مرحلة التخصص سنتين كما هى.

- **اما المرحلة الثالثة والأخيرة:** فبدأت من عام ١٩٢٨ وأنتهت في عام ١٩٣٥ حيث صاحبها صدور القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ وهو القانون التى تناولت مواده معظم محاور بنية التعليم الثانوى من سياسة قبول ، إلى نظم تشعيب إلى خطة الدراسة ، بالاضافة إلى نظم الامتحانات بهذه المرحلة التعليمية.

خامسا: الملامح العامة لتعليم الثانوى الفنى خلال تلك الفترة:-

نشأة التعليم الثانوى الفنى:

عرفت مصر المدارس الثانوية الفنية منذ أن عرفت المدارس التجهيزية (الثانوية) ، وقد كانت هذه المدارس تجارية ، وزراعية ، وصناعية ، "وقد بدأ هذا النوع من التعليم بمصر وفات مخفضة ثم أصبح بعد ذلك مجانيا، وتعتبر مدرسة (الادارة الملكية "١٨٢٥ - ١٨٣٤") من أوائل المدارس التجارية التى عرفتها مصر ، بل هى من أوائل المدارس الفنية علي الاطلاق ، وكانت هذه المدرسة عند إنشائها تقبل طلابها من الذين يعرفون القراءة والكتابة، والذين تبدأ أعمارهم من الرابعة عشر ، كما أن خطة الدراسة بها كانت تعتمد على دراسة اللغة الفرنسية ، والمحاسبة ، ومبادئ الجغرافيا ، والهندسة"[١].

اما التعليم الصناعي فقد عرفته مصر أثناء تلك الفترة ، حين أنشئت أولى مدارسه بالترسانة البحرية بمدينة الاسكندرية عام ١٨٢٧ ، ثم تلاها إنشاء مدرسة الكيمياء التطبيقية عام ١٨٣١ ، ومدرسة المعادن عام ١٨٣٤.

إلا أن البعض يؤرخ البداية الحقيقية للتعليم الصناعي فى مصر "بإنشاء مدرسة العمليات التي أنشئت فى عام ١٨٣٩، ذلك لأن خطة الدراسة بها كانت تشبه إلى حد كبير خطط الدراسة بالمدارس الصناعية الحالية ، فقد كان بها أقسام للخراطة وللبرادة ، وللحدادة ، والنجارة ، وأشغال البواخر والسفن"[٢].

كما عرفت مصر التعليم الزراعى أثناء تلك الفترة تقريبا، حين أنُشئت أولى مدارس هذا النوع من التعليم والتى عرفت "باسم مدرسة (الدرسخانة الملكية) فى عام ١٨٣٠ ، وكانت تقبل هى الأخرى طلابها ممن يلمون بالقراءة والكتابه"[٣].

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٩.

(٢) اميل فهمي شنوده ، تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، منشوره ، كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١١٦ - ١١٧.

(٣) راجع فى ذلك - محمد خيري حربى ، السيد محمد العزاوى ، تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن العشرين ، مركز الوثائق التربوية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢.

- احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٣ - ٣٤٦.

ولقد ظل التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة منعزلا ومنفصلا منذ نشأته عن التعليم الثانوى العام ، ويرى البعض "أنه كان يمكن أن يكون التعليم الثانوى الفنى مساويا للتعليم الثانوى العام ، إلا أنهم يرون أن الكثير من القيود والعقبات التى وضعت في طريقه حالت دون ذلك، فلقد كان للتعليم الثانوى الفنى طريقه الخاص الذى يؤدي إلى مزاولة الأعمال الحرفية فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة، أو المصالح الحكومية، لكنه لا يعد طلابه للتعليم العالى إلا في حدود ضيقة وبشروط خاصة"[١]، ومن ثم فقد ضعف الاقبال عليه ، واتجهت الغالبية العظمى من الطلاب إلى التعليم الثانوى العام الذى يهيئ لطلابه الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وبالتالى الحصول على الشهادات العليا ، وهذا فى حد ذاته مطلب اجتماعي له وجاهته وبريقه الخاص.

ولقد شهد التعليم الثانوى الفنى فترات من النهوض ، وفترات أخرى من الركود شأنه فى ذلك شأن التعليم الثانوى العام حتى بداية الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية (٢٣ - ١٩٨١).

كانت تلك مقدمة موجزة عن نشأة التعليم الثانوي الفني كان الغرض منها التعرف على الملامح العامة لهذا النوع من التعليم قبيل الفترة التي تتناولها الدراسة ، وفيما يلى الملامح العامة للتعليم الثانوى الفني أثناء الفترة التي تتناولها الدراسة فى هذا الفصل والتى تمتد من عام ١٩٢٣إلى عام ١٩٣٥.

١- التعليم الثانوى الصناعى:-

أ) سياسة القبول:

لعل من أوائل ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوي الصناعي خلال تلك الفترة ، هو صدور قرار في عام ١٩٢٩، "يقضى بتنظيم عملية القبول بالتعليم الثانوى الصناعي اشترط على قصر القبول به على الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، بعد أن كان يقبل طلابه ممن يلمون بالقراءة والكتابة"[٢] خاصة بعد إنتشار المدارس الأولية والمدارس الابتدائية ، وزيادة أعداد خريجيها.

---

(١) نبيل أحمد عامر صبيح ، التعليم الثانوي في البلاد العربية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٥.

(٢) محمد خيري حربى ، محمد السيد العزاوى ، تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

ولقد شهد هذا النوع من التعليم أثناء تلك الفترة إقبالا ضعيفا ذلك إذا ما قورن بالإقبال على التعليم الثانوى العام ، ويعلل (مان) ذلك الوضع بقوله "في رغبة الشباب المصرى فى الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، لأنه يوفر لهم فى النهاية وظائف حكومية أو يُلحقهم بالجامعة"[١] ، ويبدو أن هذا الوضع قد نشأ مع نشأة التعليم الثانوى ، حين نشأت معه تلك الثنائية بين نوعي التعليم الثانوى (العام والفنى) ، بين تعليم يؤدي بطلابه إلى الالتحاق بالجامعة أو التعليم العالي، وبين تعليم ينتهي بالحصول على شهادة متوسطة تتيح لخريجه وظيفة حرفية أو مهنية أو حكومية بسيطة، تلك الثنائية ما زالت مستمرة بين نوعي هذا التعليم إلى الوقت الحالى، ويبدو أنه من الصعب التخلص منها وذلك على الرغم من صدور العديد من التشريعات التي تحاول أن تُذيب الفواصل بين أنواع التعليم الثانوى ، بالاضافة إلى إستحداث أنواع من التعليم الثانوي لا يعترف بتلك الثنائية كالمدرسة الثانوية الشاملة.

ب) *أنواع التعليم الصناعى ومدد الدراسة به* :-

انقسمت المدارس الثانوية الصناعية أثناء تلك الفترة إلى نوعين رئيسين من المدارس ، هما المدارس الصناعية ذات السنوات الخمس ، وهى تمثل الأقلية ، ومدارس صناعية ذات السنوات الثلاث ، وهى تمثل الأغلبية ، والجدول التالي يوضح أنواع المدارس الصناعية مع بداية عام ١٩٢٣.

م	أنواع مؤسسات التعليم الصناعى	العدد	ما يصرف عليها	ملاحظات
١-	مدارس وورش خاصة صناعية تديرها الحكومة	٥	٦٥٩٣١ ج	بلغت الاعانات
٢-	مدارس صناعية تديرها مجالس المديريات	١٠	٦٠٣٦٧ ج	التى تدفعها الحكومة
٣-	مدارس صناعية تديرها الجمعيات الخيرية	٢	١٣٥٠٠ ج	المصرية للتعليم الصناعى
٤-	ملاجئ لتعليم الصناعات	١٠	٦٣١٦ ج	خلال عام ١٩٢٣
٥-	مدارس ليلية لتعليم الصناع	٥	٤٥٥ ج	(١٠١٢٥) جنيها مصريا

المصدر: نقلا عن: وزارة المعارف العمومية ، إحصاء عن المعاهد العلمية التابعة لوزارة المعارف العمومية وتحت تفتيشها في ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٢٣.

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، تقرير عن بعض نواحي التعليم فى مصر، مرجع سابق ، ص ٢٩.

ومن الملاحظ على الجدول السابق نجد أن عدد المدارس التى تشرف عليها مجالس المديريات تمثل نصيب الأسد من المدارس الصناعية أثناء تلك الفترة، وهذا يوضح مدى الدور الذى لعبته تلك المجالس فى النهوض بالتعليم الفنى بشكل عام وبالتعليم الصناعي على وجه الخصوص، "فقد استطاعت هذه المجالس خلال تلك الفترة أن تُنشئ العديد من المدارس الفنية فى كافة التخصصات"[١]

جـ) خطة الدراسة ومقرراتها:

كانت خطة الدراسة بالمدارس الثانوية الصناعية (خاصة ذات السنوات الثلاث) خلال تلك الأونه تصل ساعاتها ما بين ٤٠ إلى ٤٤ ساعة في الاسبوع، يقضي معظمها الطلاب في الورش ، أما التخصصات التي كانت تدرس خلالها، فتشتمل على البرادة ، والحدادة ، وصناعة الأخشاب ، وخرط وتطعيم الخشب، والنقش والزخرفة، وصناعة الجلود، والنسيج والسجاجيد، والترزية، وطبع وتجليد الكتب"[٢]، وهي تخصصات فى معظمها مشابهه إلى حد ما للتخصصات الموجودة حاليا بالتعليم الثانوى الصناعي مع وجود بعض الأختلافات التى اقتضتها التغيرات التكنولوجية والتقنية التى شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة.

د) نظام الامتحانات:-

فى عام ١٩٣٠ صدر القانون رقم (٢٨) الخاص بتنظيم أعمال الامتحانات بالتعليم الصناعي "والتي حددها من دورين سواء لامتحانات النقل أو للامتحانات العامة"[٣] ، وكان لا يسمح للطلاب الذين لم ينجحو فى امتحان الدور الأول دخول امتحان الدور الثانى "إلا للذين لم

---

(١) محمد خيري حربي ، السيد محمد العزازى ، تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٢) مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الأحصاء العام لمعاهد التعليم بالقطر المصرى للسنة الدراسية ٢٤ - ١٩٢٥ ، القاهرة ، ١٩٢٥ ، ص ٢٤٧.

(٣) جريدة الوقائع المصرية ، القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٠ ، بشأن تنظيم أعمال الامتحانات بالتعليم الصناعى ، العدد (٦٣) لسنة ١٩٣٠ ، السنة الأولى بعد المائة ، المادة الأولى.

يستطيعو حضور امتحان الدور الأول أو اكماله لأسباب قهرية و هؤلاء يعاد اختبارهم فى جميع مواد الامتحان"[١].

٢- التعليم الثانوى الزراعى:-

أ) سياسة القبول:

بعد التحول الذى حدث فى سياسة القبول بالمدارس الثانوية الزراعية من الاعتماد على الطلاب الذين يتمتعون بالقراءة والكتابة إلى الاعتماد على الطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية، إلا أنه فى أثناء تلك الفترة كانت سياسة القبول بهذا النوع من المدارس "تتأرجح ما بين الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وما بين قضاء فترة من الوقت في المدارس الثانوية العامة بالإضافة إلى الحصول على الشهادة الابتدائية"[٢]

ب) المقررات الدراسية:

اعتمدت خطة الدراسة بالمدارس الزراعية المتوسطة أثناء تلك الفترة على المقررات الدراسية التالية:-[٣]

الزراعة، والنبات، والحيوان، والطب البيطري، والكيمياء، وتربية الماشية، والصناعات الريفية، وصناعة الألبان ، ومسك الدفاتر ، وهذه المقررات في مجملها لا تختلف كثيرا عن تلك المقررة الآن فى المدارس الثانوية الزراعية، مع وجود بعض الأختلافات البسيطة التى اقتضاها التطور فى مجال التكنولوجيا الزراعية، وهي اختلافات بسيطة لا تمس الهدف العام من التعليم الزراعي وأغراضه المختلفة.

٣- التعليم الثانوى التجارى:-

أ) أنواع التعليم التجاري ومدة الدراسة به :

كانت المدارس التجارية أثناء تلك الفترة تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:-

---

(١) اميل فهمى شنودة، تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مؤسسة التأليف والنشر ودار الكتاب العربى، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ٢٤٦.

(٢) محمد خيرى حربى ، السيد محمد العزاوى ، تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) وزارة المعارف العمومية، المراقبة العامة للثقافة العامة، إدارة التعاون الثقافى، التعليم فى مصر ، تقرير بخط اليد، متحف التعليم ، القاهرة، ١٩٤٠، ص ٩.

- مدارس التجارة المتوسطة: وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وذلك حتي صدور المرسوم بقانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٣٥ ، "والذى بمقتضاه أصبحت مدة الدراسة بهذا النوع من المدارس أربع سنوات"[١].

- النوع الثانى: هو مدرسة التجارة العليا ، وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات ، وهى تعادل كليات التجارة حاليا، هذا بالاضافة إلى بعض المدارس التجارية الليلية "التى بدأ إنشاؤها منذ عام ١٩١٠ وأخذت فى النمو والتكاثر حتى بلغ عددها فى العام الدراسى ١٩٣١/٣٠ إلى (١٧) مدرسة للبنين ، (٣) مدارس للبنات"[٢]

ب) سياسة القبول:-

ارتكزت سياسة القبول بمدارس التجارة المتوسطة خلال تلك الفترة على نظامين أرتبط كل منهما بمرحلة زمنية معينة "فتارة كانت هذه المدراس تقبل الحاصلين على الشهادة الابتدائية، وتارة أخرى كانت تقبل الحاصلين شهادة إتمام الدراسة الثانوية (القسم الأول) أو من أمضوا مدة معينة بالتعليم الثانوى العام"[٣].

جـ) خطة الدراسة ومقرراتها:-

إرتكزت خطة الدراسة بمدارس التجارة المتوسطة خلال تلك الفترة "على مقررات تقليدية، مما تسبب فى ضعف مستوى خريجى هذا النوع من المدارس"[٤]. ولهذا فقد حاول المرسوم بقانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٣٥ أن يضيف بعض المقررات الجديدة ، بهدف زيادة كفاءة خريجي هذا النوع من التعليم ، والمقررات الجديدة التى أضافها هذا القانون هي:-[٥]

---

(١) وزارة المعارف العمومية ، مدارس التجارة المتوسطة ، المرسوم بقانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٣٥ ، بوضع لائحة مدارس التجارة المتوسطة ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٥.

(٢) وزارة المعارف العمومية ، مراقبة التعليم التجارى ، تقرير عن حالة المراقبة فى العام الدراسى ١٩٣٧/٣٦ ، مرفوع إلى صاحب المعالى وزير المعارف العمومية ، مطبعة وزارة المعرف العمومية، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ١٥.

(٣) وزارة المعارف العمومية ، المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٣٥ ، ص ١٥.

(٤) نفس المرجع ، ص ص ١ - ٢.

(٥) نفس المرجع ، ص ٢.

- الخطوط العربية والافرنجية، والمعلومات العامة التجارية والاقتصادية، وتاريخ مصر الحديث ، والحساب والجبر والهندسة، بذلك أصبحت لأول مرة فى تاريخ هذا النوع من التعليم مقررات تشتمل على مواد تثقيفية، وأخرى علمية ، هذا بجانب المواد العملية والمهنية والتي بلاشك انعكست آثارها على خريج هذا التعليم من رفع لمستواهم، وزيادة كفائتهم.

مما سبق عرضه يتضح أن التعليم الثانوى الفني بأنواعه الثلاثة، (صناعي، وزراعي، وتجارى)، قد شهدت تطورا ملموسا خلال تلك الفترة (٢٣-١٩٣٥) اشتمل هذا التطور على تعديل فى سياسة القبول ، فبعد أن كانت مدارسه تكتفى بقبول طلابها ممن يلمون بالقراءة والكتابة ، أصبحت تشترط حصولهم على الشهادة الابتدائية، بل وفى بعض الفترات الأخرى كانت تشترط بجانب الشهادة الابتدائية، الحصول على شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول أو دراسة جزء من المرحلة الثانوية (القسم الأول).

كما شهدت تلك الفترة تطويرا آخرفى خطط الدراسة ومقرراتها ولاسيما فى التعليم التجارى، الذي شهد دخول بعض المقررات الدراسية الجديدة ضمن الخطة الدراسية المقررة له.

سادسا: عرض تحليلى لأثر البحث التربوى فى عمليات إصلاح وتطوير التعليم الثانوى خلال تلك الفترة:-

من خلال ما تم استعراضه من محاولات إصلاح وتطوير بنية التعليم الثانوى العام والفني خلال الفترة من عام ١٩٢٣ - إلى - عام ١٩٣٥، وما قدمه البحث التربوى سواء الذى صدر عن جهات ومؤسسات بحثية أو الذى صدر عن متخصصين خلال تلك الفترة كان هو الأكثر تأثيرا فى مجال إصلاح التعليم وتطويره ولاسيما اسهامات الخبيرين الأجنبيين المستر مان والدكتور (كلاباريد)، وفيما يلى عرض تحليلى لأثر البحث التربوى بنوعيه (المؤسساتى، وللمتخصصين) فى مجال إصلاح التعليم الثانوى وتطويره، وذلك وفق للمحاور التى حددتها الدراسة الحالية من بنيةالتعليم الثانوى.

١- فيما يتعلق بتطوير سياسة القبول:-

نتيجة ما اقترحه (مان) من ضرورة تعديل نظام القبول بالتعليم الفنى،والتى كانت تكتفى فى الماضي بقبول طلابه ممن يلمون بالقراءة والكتابه، ولهذا استجابت وزارة المعارف العمومية لهذا

الاقتراح الذى سبق توضيحه من قبل وأصدرت قرارا فى عام ١٩٢٩ يقضى بتعديل هذا النظام ، اشترط على قبول الطلاب الحاصلين فقط على الشهادة الابتدائية ، وكان إستجابه الوزارة لهذا الإقتراح فور أن وضع (مان) لتقريره فى أبريل من عام ١٩٢٩.

٣- فيما يتعلق بتطوير المقررات الدراسية:-

- حظيت مسألة تطوير المناهج والمقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الثانوى بإهتمام كبير فى دراسات وأبحاث المتخصصين و فى أبحاث ودراسات الجهات والمؤسسات البحثية التربوية خلال تلك الفترة مما ساهم ذلك بلاشك بشكل أو بآخر فى إصلاح أو تطوير المناهج والمقررات الدراسية لهذه المرحلة.

- فمن المقترحات التى قدمها المتخصصون بشأن تطوير المناهج الدراسية بتلك المرحلة، ما اقترحه كل من (كلاباريد) ، و(مان) من ضرورة حذف الحشو والتكرار من هذه المناهج ، وعلى الرغم من أن تلك المقترحات التي قدمها هذان المتخصصان كانت فى منتصف عام ١٩٢٩ تقريبا ، إلا أن الوزارة لم تستجب لها إلا عندما قامت بإصدار القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥ ، ذلك لأن مثل هذه المقترحات قد لاقت هوى عند (الهلالى) صاحب فكرة تطوير التعليم الثانوى العام، والذى تقدم بتقريره الشهير عن إصلاح وتطوير هذا النوع من التعليم فى أوائل عام ١٩٣٥ لتحقيق هذه الفكرة.

- كما ساهم معهد التربية للمعلمين ، والذى أُنشئ أثناء تلك الفترة ، وبالتحديد فى عام ١٩٢٩، فى عمليات تطوير المناهج الدراسية بمرحلة التعليم الثانوى لاسيما العام منه ، بل إمتدت إسهاماته إلى مجال طرق التدريس، وإستخدام أساليب جديدة وحديثة فى هذا المجال.

ولقد كانت للفصول التجريبية وللمدارس النموزجية التي كانت تحت إشراف المعهد دور فى ذلك ، لأنها كانت بمثابة "الميدان الخصب لتجريب الطرق والاساليب الحديثة فى مجال طرق التدريس، وكذا تجريب بعض المناهج والمقررات الدراسية الجديدة"[١].

---

(١) عزيز محمد حبيب ،" اسماعيل القبانى ، مؤسس رابطة الخريجين وصحيفة التربية" ، صحيفة التربية ، العدد الثانى ، يناير (كانون الثانى) ، السنة السادسة عشر ، عام ١٩٦٤، ص ٦.

كما ساهم هذا المعهد من خلال أحد اقسامه الخاصة بالتربية التجريبية ، والذى أنشئه رائد علم التجريب فى التربية (اسماعيل القبانى) "فى أن يجعل منه علما من العلوم المعترف بها ، ولونا من ألوان المعرفة التى تخضع للمنهج العلمى التجريبى"[١].

٣- فيما يتعلق بتطوير نظم الامتحانات:

كان لمقترحات (مان) على وجه الخصوص تأثيرها المباشر فى عمليات تطوير نظم الامتحانات بمرحلة التعليم الثانوى ، فلقد أخذت وزارة المعارف العمومية لأول مرة بنظام المجموعات الدراسية فى امتحاناتها بالمرحلة الثانوية وذلك على النحو الذى اقترحه (مان) فى تقريره الشهير عام ١٩٢٩ ، وكانت الاستجابة بمقتضى أول تعديل جوهرى فى بنية هذه المرحلة يلى صدور ذلك التقرير وذلك بموجب القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥[٢].

كما كانت هناك استجابة اخرى لما اقترحه كل من (مان) و (كلاباريد) من ضرورة اعادة النظر فى نظم الامتحانات بمرحلة التعليم الثانوى، لاسيما فى نظم الامتحانات العامة بها (امتحان الثقافة العامة ، وامتحان الشهادة الثانوية)، وقد لاقى هذا الاقتراح الأخير قبولا لدى (الهلالى) عندما وضع تقريره المعروف عن إصلاح التعليم الثانوى عام ١٩٣٥، فما كان منه إلا أن ادرجه ضمن مقترحاته العديدة التى نادى فيها بضرورة تطوير التعليم الثانوى بشكل جذرى.

مما سبق يتضح أن الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ - إلى عام ١٩٣٥ كانت من الفترات الهامة التى شهدت محاولات مستمرة لتطوير بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ولقد تأثرت تلك المحاولات بالخبرة الأجنبية، لاسيما بخبرة المدرستين الانجليزية والسويسرية.

مما سبق عرضه عن دور البحث التربوى فى مجال إصلاح التعليم الثانوى وتطويره أثناء الفترة من عام ٢٣ - إلى - ١٩٣٥، أنها تميزت بالقدرة على الاستفادة من دراسات وتقارير الخبيرين الأجنبين اللذين استقدمتهما الحكومة المصرية خلال تلك الفترة بغرض إصلاح أحوال التعليم

---

(١) محمود عبد العزيز يوسف ،" اسماعيل القبانى ، فكر اومنهجا" ، صحيفة التربية ، العدد الثالث ، مارس ، ١٩٨٩ ، السنة الأربعون ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١٦.

(٢) وزارة المعارف العمومية ، مراقبة التعليم الثانوى ، تقرير عن حالة المراقبة للعام الدراسي ٣٥ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

المصرى. كما أن تلك الفترة تميزت بظهور مؤسسة تربوية وبحثية متخصصة هى معهد التربية الذى انشئ فى عام ١٩٢٩ ، حيث ظل منذ هذا التاريخ يسهم بأبحاثه ودراساته وتجاربه فى مجال طرق وأساليب التربية الحديثة حتى الآن (فقد تحول هذا المعهد فى عام ١٩٥٦إلى كلية للتربية بمقتضى قانون تنظيم الجامعات لنفس العام).

كما يلاحظ أخيـــرا أن معظم الأبحاث والدراسات التربوية التى ظهرت أثناء تلك الفترة لم تحدث تطويرا مباشرا فى بنية التعليم الثانوى خلالها ، بل ان معظم انعكاسات تلك الدراسات والأبحاث كان من خلال صدور القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥ الذى حقق الكثير من المقترحات التى وردت فى دراسات وتقارير تلك الفترة.